جهود الإدارة المحلية لتحقيق التنمية السياسية في مصر والصين
دراسة تطبيقية على مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية

محمد صلاح رياض السيد
أ.د / أماني أحمد إسماعيل خضير - أ.د/ ريمان أحمد عبد العال

الملخص:

إن جهود الإدارة المحلية في مصرفي تحقيق التنمية السياسية والتي تظهر من خلال مؤسسة حكومية وهى وزارة التنمية المحلية وذلك بشكل غير مباشر، فهى تقوم بدور تنموي وخدمي من خلال التنسيق مع الوزارات ذات الصلة والوزارة وبين المحافظات فيما يخص التنمية المحلية

وقد حاولت الدراسة إبراز دور الإدارة المحلية في القيام بدور فعال في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتنمية المجتمع ممايؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية في المجتمع من خلال الدور الخدمي والتنموي للإدارة المحلية في مصر بالأضافة إلى جهود دعم اللامركزية، وهناك عدة برامج أخري للتنمية المحلية مما يكون لها أثر كبير في تحقيق التنمية السياسية في مصر.

كما أوضحت الدراسة جهود الإدارة المحلية في المشاركة السياسية للمواطنين وتعزيز المؤسسات وتطوير مجالات الإدارة المحلية، وتحديات تطوير الإدارة المحلية في مصر، ودور الإدارة المحلية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وتعتبر جمهورية الصين الشعبية نموذجاً فريداً لتحقيق التنمية خلال فترة وجيزة وتحسين مستويات المعيشة لملايين المواطنين في الصين.

الأمر الذى جعل التجربة الصينية في التقدم والصعود كقوة اقتصادية ذات اهمية عالمية. وسياسات الإصلاح التي انتهجتها الصين لم تغفل دورالإدارة المحلية في تحقيق التنمية وخاصاً التنمية السياسية والتي هي محور الدراسة الحالية والتي أوضحت جهود الإدارة المحلية في جمهورية الصين الشعبية والدور الفعال لتحقيق التنمية السياسية ومن هذه الجهود: تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين،وتحقيق التنمية الاقتصادية،وتنمية الوعي السياسي للمواطنين،ولقد شهدت العلاقات المصرية الصينية

تطوراً مستمراً في كافة المجالات ، وقد أثبتت هذه العلاقات قدرتها على مواكبة التحولات الدولية والإقليمية والداخلية، فهى علاقات تاريخية ومتميزة لدولتين عريقتين، وفي ظل هذا التعاون وقعت اتفاقيات في مجالات كثيرة ومنها اتفاقية التآخي والتوأمه والتعاون بين مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية.

كلمات مفتاحية:
جهود- الإدارة المحلية- التنمية السياسية – مصر- الصين-الإسماعيلية – سوجو.

Abstract:

The study attempted to highlight the role of the local administration in playing an effective role in providing basic services to citizens and community development, which leads to achieving political development in society through the service and developmental role of the local administration in Egypt, in addition to efforts to support decentralization. There are several other programs for local development that have an impact. Great in achieving political development in Egypt.

The study also clarified the efforts of the local administration in the political participation of citizens, the strengthening of institutions and the development of areas of local administration, the challenges of developing local administration in Egypt, and the role of local administration in Egypt's Vision 2030. The People's Republic of China is a unique model for achieving development in a short period and improving the living standards of millions of citizens in China.

Which made the Chinese experience in progress and rise as an economic power of global importance. The reform policies

pursued by China did not overlook the role of the local administration in achieving evelopment, especially political development, which is the focus of the current study, which clarified the efforts of the local administration in the People's Republic of China and the effective role in achieving political development. These efforts include: providing basic services to citizens, achieving economic development, and developing political awareness. For citizens, the Egyptian-Chinese relations have witnessed continuous development in all fields, and these relations have proven their ability to keep pace with international, regional and internal transformations.

المقدمة:

تعتبر الإدارة المحلية من الدعائم الأساسية في نهضة الشعوب، ولقد شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً بنظام الإدارة المحلية نتيجة للمتغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة السياسية والإدارية والاقتصادية العالمية وتحول دور الدولة، لذلك فإن حتمية تطوير الإدارة المحلية ومشاركتها في صنع القرارات والسياسات من أولويات الدولة و المجتمع ، وفي ظل سعي الدول إلى ربط التنمية السياسية بالإدارة المحلية تزايد اهتمام المجتمع الدولي بقضايا التنمية وآليات تفعيلها وخاصة السياسات العامة الموجهة للنهوض بواقع المجتمع وعليه فإن أغلب الدول انصب تركيزه على ربط التنمية السياسية بالتنمية المحلية.

والدولة المصرية كغيرها من الدول الأخرى حاولت إرساء مبدأ النظام الإداري اللامركزي والأخذ به كونه أهم وسيلة لتحقيق التنمية السياسية ويتضح هذا جليا من خلال زيادة الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للإدارة المحلية ولاشك أن التطور الاقتصادي و السياسي الذي شهدته مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو قد أدى إلى إصلاحات في مؤسسات الدوله ومنها الإدارة المحلية التي تقوم بدور فعال في إدارة المرافق العامة للارتقاء بمشاريع

التنميه على المستوى المحلي في كافة المجالات بإعتبار الإدارة المحلية تقوم بخدمة المواطن وهى حلقة الوصل بين الجهات العليا المركزية والمواطنين.

ويؤثر النظام السياسي من دولة إلى أخرى على صلاحيات الإدارة المحلية وأثرها على التنمية السياسية في مجتمعها، وفي ظل العلاقات المتميزة لمصر مع الدول الصديقة يمكن الإستفادة من تجارب هذه الدول في فعالية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية السياسية .

ومن هذة التجارب الهامة التجربة الصينية ولقد شهدت العلاقات المصرية الصينية تطوراً مستمراً في كافة المجالات ، وقد أثبتت هذه العلاقات قدرتها على مواكبة التحولات الدولية والإقليمية والداخلية، فهى علاقات تاريخية ومتميزة لدولتين عريقتين، وفي ظل هذا التعاون وقعت اتفاقيات في مجالات كثيرة ومنها اتفاقية التآخي والتوأمه والتعاون بين مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية، وفي ظل هذا التعاون طرأت فكرة الدراسة في التركيز على الإستفاده من تجربة الصين في الإدارة المحلية وأثرها على التنمية السياسية فهى أحد التجارب الهامة لدولة أصبحت من الدول المتقدمة في جميع المجالات على مستوى العالم.

أولاً: أهمية الدراسة

لقد تم اختيار موضوع الإدارة المحلية نظراً لتزايد الاهتمام بقضية تطوير الإدارة المحلية في مصر ودعم اللامركزية باعتبارها أولوية من أولويات الإصلاح لتحقيق التنمية الشاملة بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن أهمية الدراسة تكمن في الآتي:

أ- الأهمية العلمية النظرية:

تكتسب الدراسة أهميتها النظرية في تركيزها على الإدارة المحلية التي تعد أكثر المؤسسات التي يمكن أن تؤثر في عملية التنمية السياسية، وأن تسد فراغاً في هذه الدراسات النظرية خاصة فيما يتعلق بمدينة الإسماعيلية المصرية.

ب- الأهمية العملية التطبيقية:

تتبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من من كونها محاولة علمية لدراسة النموذج الصيني في الإدارة المحلية من خلال الدراسة التطبيقية على مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية والاستفادة من التجربة الصينية في هذا المجال.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- بيان تأثير التطورات في الإدارة المحلية على تحسين أداء النظام السياسي.
- رصد طبيعة النظام السياسي والإداري في الصين.
- تحليل طبيعة الإدارة المحلية في كل من مصر والصين.
- تقديم النموذج الصيني في الإدارة المحلية وتأثيرها على التنمية السياسية.
- إبراز أثر الإدارة المحلية في مصر على التنمية السياسية فيها.
- إفادة صانع القرار السياسي في مصر من النموذج الصيني في الإدارة المحلية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من زيادة اهتمام الدولة بالإدارة المحلية، واعتبارها أداة من أدوات الدولة في التنمية إلا انه لا يلاحظ دوراً ملموساً وفعالاً في تحقيق التنمية السياسية بما يتناسب مع تطلعات ودور الدولة في الوقت الحالي، ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في بحث العلاقة بين الإدارة المحلية المتبعة وبين التنمية السياسية، وذلك بمقارنتها بجمهورية الصين الشعبية التي تجمع بينها وبين مصر العديد من العوامل المشتركة والاستفادة من النموذج الصيني في هذا المجال خاصاً في ظل وجود اتفاقية تأخي بين مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة فإن التساؤل الرئيسي الذي تتمحور حوله الدراسة هو:

"ما أثر الإدارة المحلية على التنمية السياسية في جمهورية مصر العربية بالمقارنة بجمهورية الصين الشعبية؟"

من هذا التساؤل الرئيسي ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية هى؟

١- هل نظام الإدارة المحلية المتبع في كل من مصر والصين يؤثر على التنمية السياسية سواءاً سلباً أو إيجاباً؟
٢- ما المعوقات التي تحول دون وجود تنمية سياسية فعالة في كل من مصر والصين؟
٣- ما مدى استجابة وتعاون المواطنين مع الإدارة المحلية لتحقيق التنمية السياسية؟

سادساً: منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في جمع البيانات والمعلومات من مصادر شتى مرتبطة بالموضوعات منها مصادر أولية وثانوية وباستقراء تلك البيانات وتحليلها يمكن التوصل إلى الإطار النظري للدراسة في الإدارة المحلية والتنمية السياسية.

وسوف يستعين الباحث بعدد من المداخل كأدوات مساعدة للوصول لنتائج أفضل على النحو التالي:

- المدخل التاريخي:

تم الاستعانة بهذا المدخل في الدراسة لمعرفة التطور التاريخي للإدارة المحلية في مصر والنظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية

- مدخل دراسة الحالة:

وذلك من خلال دراسة شاملة وعميقة للفرد أو مجموعة من الأفراد وهى تصف دراسة الحالة من منظور تحليلي وتفاصيل دقيقة أكثر من الأساليب الأخرى المستخدمة في جمع المعلومات وفي هذه الدراسة سوف يستعين الباحث بهذا المدخل من خلال دراسة أثر الإدارة المحلية وأثرها على التنمية السياسية بالتطبيق على المواطنين في مدينتي الإسماعيلية وسوجو الصينية .

- المدخل المقارن:

حيث اعتمدت علية الدراسة بشكل كبير وذلك من خلال المقارنة بين الإدارة المحلية وأثرها على التنمية السياسية بين مصر والصين .

- المدخل القانوني:

حيث يستخدم هذا المدخل في دراسة القوانين والتشريعات وتم الإستعانة به من خلال دراسة الإدارة المحلية والنظام السياسي في مصر والصين .

سابعاً: أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على إجراء استبيان على المواطنين في جمهورية مصر العربية بالتطبيق في مدينة الإسماعيلية وجمهورية الصين الشعبية بالتطبيق في مدينة سوجو.

ثامناً: حدود الدراسة

وضع الباحث ثلاثة من الحدود للدراسة:

الحدود الزمنية:

تركز الدراسة على الفترة التي أعقبت توقيع مدينة الإسماعيلية إتفاقية التوأمة والتآخي مع مدينة سوجو وذلك في يوم ١٩٩٨/٣/٣حتى نهاية عام ٢٠٢٢.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة الحالية على مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية ومدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية.

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة الحالية على الإدارة المحلية وأثرها على التنمية السياسية: دراسة تطبيقية على مدينتي الإسماعيلية المصرية وسوجو الصينية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور كالتالي:

١- المحور الأول : الإدارة المحلية في مصر
٢- المحور الثاني : الإدارة المحلية في الصين
٣- المحور الثالث : الدراسة التطبيقية

- **المحور الأول : الإدارة المحلية في مصر**

أولاً: تطور الإدارة المحلية في مصر

تعد مصر من أعرق الدول التي عرفت الإدارة المحلية منذ القدم ، وكانت البدايات الأولى للنظام المحلي في مصر مع الإحتلال الفرنسي لها، حيث قسم نابليون بونابرت البلاد إلى ستة عشر مديرية، ومع تولي محمد علي الحكم قام بتقسيم البلاد إلى أربعة عشر مديرية، وقد قسمت كل مديرية إلى عدة مراكز، وأستمر التطور في عهد الخيوي إسماعيل الذي أصدر مرسوماً بإنشاء مجلس للبلاد وإنشاء مجالس للمديريات مما يعتبر ذلك بداية لنظام إدارة محلية محدود، وهناك عدة أنواع من المجالس التي تم إنشائها وهى:

١- مجالس المديريات

وقد تم إنشاؤه بالقانون النظامي وقانون الإنتخاب الصادرين في أول مايو سنة١٨٨٣،ولم يكن لهذه المجالس شخصية معنوية ، فقد إكتسبت الشخصية المعنوية بعد صدور القانون ٢٢ لسنة ١٩٠٩ وتم منحها بعض الإختصاصات التي يمكن أن تمارس قدر من الإستقلالية عن السلطة المركزية.

٢- المجالس البلدية

وقد أنشئت تدريجيا وكان لكل منها نظامها الخاص من حيث التشكيل والاختصاصات والموارد المالية ولكن لم يكن هناك نص عام قبل صدور دستور ١٩٢٣ يقرر منح المدن والقرى الشخصية المعنوية مثل مجلس بلدي الإسكندرية وقد أنشئ سنة ١٨٩٠، وقد تميز هذا المجلس بإختصاص يخولة فرض ضرائب بلدية على المصريين والأجانب على السواء.

٣- المجالس المحلية

وقد أنشئت بمقتضى القرار الصادر من مجلس النظار(الوزراء) في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٢، حيث قضى هذا القرار بإنشاء مجالس محلية في بعض المدن تقتصر عضويتها على المصريين فقط، ويجوز للحكومة أن تدخل الأجانب في عضويتها عن طريق التعيين وكانت تحكمها اللائحة الأساسية الصادرة في يوليو١٩٠٩ وكانت نعتمد في مواردها المحلية على الإعانة من الحكومة.

٤- المجالس البلدية المختلطة

وقد أنشئت هذة المجالس نتيجة عجز المجالس المحلية عن النهوض بالمرافق المحلية بسبب نقص الموارد المالية والتي كانت تتمثل في الإعانة الحكومية، وتضم في عضويتها مصريين وأجانب، وتعتمد في مواردها المالية على حصيلة الضرائب الإختيارية التي كانت تحصل من المصريين والأجانب، وتم التوسع في إنشاء هذة المجالس حيث بلغ عددها ثلاثة عشر مجلساً بلدياً فسي سنة ١٩١٩، وكان المجلس البلدي لكل مدينة يحكمة قانون خاص.

فى عام ١٩٢٣ صدر أول دستور يعترف بالنظام المحلي في مصر، ويعترف للمديريات والمدن والقرى بالشخصية المعنوية وفقاً للقانون العام، وذلك كما جاء بالمادتين ١٣٢،١٣٣ من دستور ١٩٢٣، إلا أن هذة المواد ظلت معطلة بسبب عدم وجود مجالس في كثير من القرى والمدن، كما أدى نفص الموارد المالية إلى عدم قيام المجالس بدورها.

بعد قيام ثورة يوليو١٩٥٢ بدأت مرحلة التوسع التدريجي في تطبيق اللامركزية، وصدرالقانونين رقمي ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية، و٦ لسنة ١٩٥٦ نظما عمل الوحدات المجمعة، ثم صدر دستور ١٩٥٦ متضمناً عشرة مواد خاصة بأحكام الوحدات الإدارية تاركاً للقانون تفاصيل جواز منحها الشخصية الإعتبارية وقد صدر تنفيذاً لمواد هذا الدستور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية بنظام المجلس الواحد والذي قسم البلاد إلى ٢٦ محافظة ومدينة واحدة (الأقصر) وقسم المحافظات الحضرية إلى مستويين هما: المحافظات والأحياء، وقسم المحافظات الريفية إلى خمسة مستويات هي: المحافظة – المراكز – المدن - الأحياء- القرى، كما حدد التشكيل المختلف لعضوية المجالس المحلية من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم وأعضاء مختارين من ذوى الكفاءات.

ومع صدور دستور ١٩٦٤ تقلصت عدد المواد الخاصة بالإدارة المحلية إلى مادتين فقط تناولت المادة الأولى تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية مع جواز منحها أو بعضها الشخصية الاعتبارية بينما تحدثت المادة الثانية عن إختصاصات المحليات، إلى أن جاء دستور ١٩٧١ والذي يقوم عليه النظام الحالي للإدارة المحلية حيث نصت

أحكامه في الفرع الثالث من الفصل الثالث (السلطة التنفيذية) المواد من (١٦١ إلى ١٦٣) على مبادئ الحكم المحلي بالنسبة لطريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية وطرق انتخابها وإختصاصاتها.

وصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ إلا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية هو القانون الحالي لنظام الإدارة المحلية إذ ينظم الجهات القائمة على نظام الإدارة المحلية ويحدد إختصاصاتها ويحدد وحدات الإدارة المحلية وإختصاصاتها وتشكيل المجالس الشعبية والتنفيذية والعلاقة بين الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية فضلاً عن مجلس الشعب،وقد تم عمل تعديلات في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وقد إستبدل مسمى المجالس الشعبية المحلية بالمجالس المحلية وإستبدلت اللجان التنفيذية لوحدات الإدارة المحلية بالمجالس التنفيذية.

وقد أعطى وحدات الإدارة المحلية الإختصاص الأصيل في إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، وصدر القانون رقم ١٤٥ لسنة١٩٨٨، وعمل على إستبدال عبارتي "الإدارة المحلية والوزير المختص بالإدارة المحلية"بعبارتي" الحكم المحلي ووزير الحكم المحلي"

يبرز دور الإدارة المحلية في مصرممثلة في وزارة التنمية المحلية في القيام بدور فعال في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتنمية المجتمع ممايؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية في المجتمع من خلال الدور الخدمي والتنموي للإدارة المحلية في مصر بالأضافة إلى جهود دعم اللامركزية.

أولاً: جهود الإدارة المحلية فى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

شهدت وزارة التنمية المحلية خلال الست سنوات الماضية منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى إنجازات متنوعة في عدد من المجالات والملفات التى تهم المواطن المصري بمختلف محافظات الجمهورية تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة موارد المحافظات والحفاظ على أملاك وحقوق الدولة. وأنجزت وزارة التنمية المحلية والجهات التابعة لها العديد من المشروعات، وهناك عدة برامج طموحة ومبادرات تنموية لتقديم وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين ومنها:

١- المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"

أطلق السيد رئيس الجمهورية مبادرة "حياة كريمة "في مطلع عام ٢٠١٩، ودعا إلى تكاتف الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوفير حياة كريمة للمناطق والفئات الأكثر احتياجاً، ويستفيد من المبادرة في المرحلة الأولى حوالي ١.٩ مليون مواطن وهذا البرنامج الطموح يستهدف قرابة ٥٨% من سكان مصر، ويؤثر على باقي السكان، وهو برنامج تطوير الريف المصري "حياة كريمة"، فالبرنامج يسعى لإحداث تغيير شامل في حياة سكان الريف اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً بهدف القضاء على الفقر والصحة الجيدة والمساواة بين الجنسين وتوفير مياه الشرب النظيفة وتوفير خدمات الصرف الصحى والنظافة والطاقة النظيفة، وقد تم إختيار ٢٧٦ قرية تزيد فيها معدلات الفقر عن ٧٠% في ١١ محافظة.

وقد نشر مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرارالتابع لمجلس الوزراء إنفوجرافيك: يوضح فيه أبرز نقاط مبادرة حياة كريمة ، وتطرق رئيس مجلس الوزراء للحديث عنها كجزء من برنامج الإصلاحات الهيكلية خلال السنوات الثلاثة المقبلة.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ،أبريل٢٠٢١.

شكل رقم(١): مراحل مبادرة حياة كريمة

٢- برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بـــ (قنا – سوهاج)

يأتي هذا البرنامج تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية فيما يتعلق بدعم التنمية الشاملة بمحافظات صعيد مصر، لتكون أكثر جذباً للاستثمار، والعمل على تعزيز الميزة التنافسية وتهيئة بيئة ومناخ الأعمال للمستثمرين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات من خلال تعزيز فعالية الإدارة المحلية وتمكينها، وتحسين البنية التحتية وتنمية الاقتصاد المحلي، والممول جزئياً بقرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ومساهمة من الحكومة المصرية بقيمة ٤٥٧ مليون دولار.

ثانياً: جهود الإدارة المحلية فى تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية[١]

تواجه المحافظات المصرية العديد من المشاكل والتباينات التي تُلقي بظلالها على المستوى التنموي للمحافظة، والتي منها إنخفاض مستويات المعيشة، وإرتفاع نسبة الفقراء، وعدم العدالة في توزيع مردودات التنمية، بالإضافة إلى وجود تفاوتات تنموية بين المحافظات وعدم المساواة في الحصول على ثمار التنمية الاقتصادية، هذا إلى جانب المستويات العالية والمتزايدة من البطالة وخاصة بين الشباب وسكان الريف وعدم الإستخدام الأمثل والكفء للموارد المحلية، وعدم الإستفادة من المزايا التنافسية المميزة للمحافظات المختلفة، وكذا إختلاف السياسات والإجراءات المتباينة والمتناقضة في تطبيق برنامج التنمية الاقتصادية المحلية.

ثالثا:جهود الإدارة المحلية فى المشاركة السياسية للمواطنين وتعزيز المؤسسات وتطوير مجالات الإدارة المحلية[٢].

فى ضوء توجيهات رئيس الجمهورية تسعى وزارة التنمية المحلية، لبناء نظام محلي جديد يعكس تطلعات المواطنين ومصالحهم في المقام الأول، فالإصلاح السياسي وإرساء أسس

[١] **مرجع سابق**،تاريخ الدخول٢٠٢٢/٥/٢٠
الرابط الإلكتروني https://www.mld.gov.eg/ar/p/3047/ministry-initiatives

[٢] اللواء محمود شعراوى وزير التنمية المحلية الأسبق، المؤتمر الرابع لمنتدى السياسات العامة بالجامعة الأمريكية،
تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/١٢،الرابط الإلكتروني
https://2u.pw/uWkAcc3

الديمقراطية يجب ان يتجلي في مزيد من اللامركزية التي تؤسس لمجتمع محلي ديمقراطي يشارك المواطن من خلال مؤسساته في إدارة مقدراته والتعبير عن طموحاته، ويكون طرفا أصيلا في عملية تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع الخطط.

- **المحور الثاني : الإدارة المحلية في الصين**

تقع جمهورية الصين الشعبية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية والجزء الشرقي من قارة آسيا والساحل الغربي من المحيط الهادي ، وهي تملك حدوداً برية، وأخرى بحرية، حيث تشترك في حدودها مع عدد من الدول والمسطحات المائية، فبالنسبة للحدود البريّة؛ فمن جهة الشمال تحدّها جمهورية منغوليا، ومن جهة الشمال الشرقي تشترك في الحدود مع كل من كوريا الشمالية وروسيا، ومن الجنوب تحدّها كلّ من نيبال، والهند، وميانمار، ولاوس، وبوتان، وفيتنام، ومن جهة الجنوب الغرب تحدّها الباكستان، أما عن غرب البلاد فتحدها كل من أفغانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وتبلغ مساحتها٩.٦ مليون كيلومتر مربع، وبذلك تأتي في المركز الثالث من حيث المساحة بعد روسيا وكندا.

ويبلغ تعداد الصين في عام ٢٠٢٢ مليار نسمة، وفقاً لأرقام الأمم المتحدة نحو١.٤٥ مليار نسمة، وذلك بنسبة ١٨.٤٧ %من إجمالي سكان العالم، وبذلك تكون الصين صاحبة المرتبة الأولى في دول العالم من حيث عدد السكان، كما أن الكثافة السكانية في الصين لعام ٢٠٢٢ بلغت ١٥٣ نسمة في الكيلو متر المربع.

المصدر: موقع موسوعة معرفة ، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩،الرابط الإلكتروني https://www.marefa.org

أولاً: النظام السياسى فى الصين

١- تأسيس جمهورية الصين الشعبية:

أطلقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في يوم ٣٠من أبريل عام ١٩٤٨، شعار ذكرى يوم العمال الموافق الأول من مايو، وتدفق الديمقراطيون إلى تلبية دعوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، واتجهوا شمالا بشكل سري لدخول المناطق المحررة، للمشاركة بالأعمال التحضيرية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، وفي يوم ٢١ من سبتمبر عام ١٩٤٩، أفتتح الاجتماع الكامل الأول للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في قاعة هواي رين تانغ في تشونغ نان هاي، وقد أجاز الإجتماع الكامل الأول للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني "المنهاج المشترك للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني" الذي كان يتميز بطبيعة الدستور المؤقت و"القانون التنظيمي للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني" و"القانون التنظيمي لحكومة الشعب المركزية بجمهورية الصين الشعبية، وقررالاجتماع اتخاذ مدينة "بي بينغ" عاصمة للبلاد، ثم تغيير اسم المدينة إلى بكين،وتم إعتماد العلم الوطني الأحمر ذي الخمسة نجوم، وأصبح نشيد "مسيرة المتطوعين" النشيد الصيني الوطني المؤقت قبل إعتماده رسميا في عام ١٩٨٢، وفي الساعة الثالثة بعد ظهر الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩، أقيمت مراسم مهيبة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في ميدان تيان آن من.

٢- نظام الحكم:

إن الصين بشكل عام في تاريخها الطويل دولة موحدة بسيطة، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، يتطور نظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي باستمرار، وبعد إستئناف ممارسة السيادة على هونغ كونغ وماكاو، تم تأسيس نظام المنطقة الإدارية الخاصة، وقد تطورت الصين الحديثة إلى دولة بسيطة تمتاز بخصائص الدول المركبة.

إن كل السلطة في جمهورية الصين الشعبية هى ملك للشعب، ويشارك أبناء الشعب عبر مختلف الوسائل والطرق في إدارة شئون الدولة والقضايا الإقتصادية والثقافية والشئون الإجتماعية حسب القانون.

ويحتوي النظام الديمقراطي في القواعد للصين الحديثة على نظم الحكم الذاتي للمنطق الريفية والحكم الذاتي لسكان المدن والإدارة الديمقراطية للمؤسسات،ويضمن نظام الإنتخاب حقوق الإقتراع والترشيح لكل مواطن يبلغ عمره ١٨ سنة مهما كانت قوميتة وعرقه وجنسه ومهنته ومعتقده الثقافي ومستواه الثقافي.

إن سلطة الصين الحديثة أقيمت على أساس نظام المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني، إن المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات أجهزة سلطة الدولة، ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو رئيس الدولة، وتتكون الأجهزة الإدارية للدولة من مجلس الدولة، والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات وتتكون الأجهزة القضائية من المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم الشعبية الخاصة، وتتكون أجهزة النيابة من النيابة العامة الشعبية العليا والنيابات العامة الشعبية المحليةعلى مختلف المستويات والنيابات العامة الشعبية الخاصة، وتقود اللجنة العسكرية القوات العسكرية للدولة، ويكون المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ومجالس النواب المحلية على مختلف المستويات نواة نظام الحكم للدولة، وتم تشكيل كل أجهزة الإدارة والقضاء والنيابة تحت موافقة مجالس نواب الشعب، وتتولى هذة الأجهزة المسئولة لها وتقبل المراقبة من قبل مجالس نواب الشعب، وقد أسس الشعب الصيني جمهورية الصين الشعبية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وهو الحزب الحاكم للصين الحديثة ويجري التعاون والتشاور السياسي مع الأحزاب الديمقراطية الأخرى، ويلعب دوراً كالنوات القيادية في شئون الدولة

ومن خلال الدستور الصيني وهو القانون الأسمى داخل جمهورية الصين الشعبية، أعتمد الإصدار الحالي للدستور من قبل المؤتمر الشعبي الوطني الخامس في ٤ ديسمبر ١٩٨٢م، مع عدد من التنقيحات والتعديلات في الأعوام ١٩٨٨ و١٩٩٣

و١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠١٨ على التوالي، وكان للصين ثلاثة دساتير سابقة في أعوام ١٩٥٤ و١٩٧٥ و١٩٧٨ تم استبدالها بهذا الدستور الحالي، الذي يشمل الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين وهيكل الدولة والتي تشمل أجهزة الدولة مثل المؤتمر الشعبي الوطني ومجلس الدولة والمجلس الشعبي المحلي والحكومات الشعبية المحلية، والمحاكم الشعبية والنيابة الشعبية، والعلم الوطني وشعارات الدولة،وقد نص الدستور في مادتة الأولى على أن جمهورية الصين الشعبية دولة إشتراكية في ظل الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة وقائمة على تحالف العمال والفلاحين.

وتتمثل سلطات الدولة للصين في:

أ- السلطة التنفيذية

إن مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ، أي الحكومة الشعبية المركزية ، هو الجهاز التنفيذي لأعلى جهاز لسلطة الدولة وأعلى جهاز في إدارة الدولة، ومدة عضوية مجلس الدولة هي نفسها مدة المجلس الوطني لنواب الشعب، ومجلس الدولة يطبق نظام المسؤولية الرئيسية وتطبق جميع الوزارات واللجان نظام الوزراء والمديرين المسؤولين، ويحدد القانون تنظيم مجلس الدولة.

ويمارس مجلس الدولة إختصاصات وصلاحيات عديدة ومنها:

تحديد الإجراءات الإدارية، وصياغة اللوائح الإدارية، وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور والقوانين، وتقديم مقترحات إلى المجلس الوطني لنواب الشعب أو اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، وتحديد مهام ومسؤوليات جميع الوزارات واللجان، وقيادة عمل جميع الوزارات واللجان بشكل موحد، وقيادة العمل الإداري الوطني غير التابع لكل وزارة وكل لجنة، ووضع وتنفيذ الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانيات الوطنية.

ب- السلطة التشريعية

إن المجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين الشعبية هو أعلى جهاز لسلطة الدولة، وجهازها الدائم هو اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، ويمارس المجلس الوطني لنواب الشعب واللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب السلطة التشريعية

للدولة، ويتألف المجلس الوطني لنواب الشعب من نواب منتخبين من قبل المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية والمناطق الإدارية الخاصة والجيش. يجب تمثيل جميع الأقليات العرقية بإعداد مناسبة، وتترأس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب انتخاب النواب للمجلس الوطني لنواب الشعب، ويحدد القانون عدد النواب في المؤتمر الشعبي الوطني وكيفية إختيار النواب، ومدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب خمس سنوات.

ويمارس المؤتمر الشعبي الوطني إختصاصات وصلاحيات واسعة ومنها الأتي:

تعديل الدستور، والإشراف على تنفيذ الدستور، وصياغة وتعديل القوانين الجنائية والمدنية وقوانين الأجهزة الحكومية وغيرها من القوانين الأساسية، وإنتخاب رئيس ونائب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

ج- السلطة القضائية

إن محكمة الشعب بجمهورية الصين الشعبية هي الجهاز القضائي للدولة، وتنشئ جمهورية الصين الشعبية محكمة الشعب العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم العسكرية والمحاكم الشعبية الخاصة الأخرى، ومدة منصب رئيس محكمة الشعب العليا هي نفسها التي يتولاها المجلس الوطني لنواب الشعب، ولا تتجاوز مدة المنصب فترتين متتاليتين، وينظم القانون تنظيم المحاكم الشعبية، ومحكمة الشعب العليا هي أعلى هيئة قضائية، وتشرف على أعمال المحاكمة في المحاكم الشعبية المحلية على جميع المستويات والمحاكم الشعبية المتخصصة، وتشرف محاكم الشعب في المستويات العليا على أعمال المحاكمة في محاكم الشعب في المستويات الأدنى.

ثانيا: النظام المحلى فى جمهورية الصين الشعبية

ينص دستور الصين على أن الحكومات المحلية على مختلف المستويات هى الأجهزة التنفيذية لهيئات سلطة الدولة المحلية على مختلف المستويات، والأجهزة الإدارية المحلية للدولة.

١- هيكل الحكومات المحلية

ينقسم هيكل الحكومات المحلية طبقاً للدستور الصيني إلى اربعة مستويات وهذة المستويات هى:

١- مستوى المقاطعة.

٢- ومستوى الإقليم والمدينة.

٣- ومستوى المحافظ.

٤- ومستوى الناحية.

وتنقسم البلاد إلى ثلاثة وعشرون مقاطعة، وخمس مناطق ذاتية الحكم، وأربع بلديات خاضعة للإدارة المركزية، ومنطقتين إداريتن خاصتين.

- **المحور الثالث: الدراسة التطبيقية**

أولًا : منهجية الدراسة :

١- أسلوب الدراسة :

تتطلب طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاعتماد على المنهج المناسب والذي يحقق تلك الأهداف ودراسة المشكلة بصورة أفضل لذا لجأ الباحث إلى إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة المشكلة كما في الواقع العملي، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا وتحليلها كميًا ونوعيًا، وربط المعلومات حول المشكلة وتفسيرها وتحليلها بطريقة تؤدي إلى الاستنتاجات الدقيقة حول المشكلة وطرق علاجها، ولقد استخدم الباحث نوعين من مصادر البيانات وذلك كما يلي :

- **المصادر الثانوية :**

يمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة وتكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدوريات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضًا، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، بالإضافة إلى ذلك إعتمد الباحث على التقارير والنشرات المختلفة.

وتم الإعتماد على بعض البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي أتيح للباحث الحصول عليها من خلال الرجوع إلى المكتبات، والدراسات والدوريات والنشرات والمقالات، وغيرها من مصادر جمع المعلومات.

- **المصادر الأولية :**

تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة من سكان مدينة الاسماعيلية فى جمهورية مصر العربية، وسكان مدينة سوجو فى الصين من خلال قائمة الإستبيان، وذلك للحصول على آراء وإتجاهات السكان في تلك المدينتين التي تخدم موضوع الدراسة.

ولقد قام الباحث بإعداد جانب تطبيقي ميداني يعتمد على قائمة استبيان موجهة لعينة من السكان في المدينتين محل الدراسة، وذلك لاختبار صحة أسئلة الخاصة بالدراسة، ويتضح ذلك على النحو التالي :

أ. قائمة الاستبيان :

تعتبر أستمارة الإستبيان أو قائمة الاستقصاء- الأداة الأكثر شيوعا وملاءَمة في تقصي الآراء ووجهات النظر حول مسالة أو قضية ما، وتم في هذه الدراسة استخدام قائمة الإستبيان كأداة رئيسة للحصول على البيانات الأولية من مجتمع الدراسة ، ولقد تم تصميم قائمة استبيان بالاعتماد على طريقة " ليكرت الخماسي " من أجل معرفة آراء السكان في المدينتين محل الدراسة، وتم إعداد قائمة الاستبيان بحيث تشمل كل متغيرات موضوع الدراسة، ولقد تم تصميم قائمة الإستبيان من أجل معرفة آراء جميع السكان في المدينتين محل الدراسة، ولقد قسمت إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وذلك على النحو التالي :

- الجزء الاول : يتضمن مجموعة من العبارات التي تعكس الإدارة المحلية في المدينة التي تنتمي إليها ويتكون من (٩) عبارات.
- الجزء الثاني : يتضمن مجموعة من العبارات التي تعكس التنمية السياسية في المدينة التي تنتمي إليها ويتكون من (٨) عبارات.
- الجزء الثالث : يتضمن مجموعة من العبارات التي تعكس أثر الإدارة المحلية على التنمية السياسية في المدينة التي تنتمي إليها ويتكون من (٦).

ب. الدراسة التطبيقية :

تم تفريغ البيانات من إستمارات الإستبيان وتصنيفها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها وتفسيرها، وذلك لاستخلاص النتائج منها، ولقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة لإختبار صحة الفروض.

٢- مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة عدد سكان مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية بمختلف درجاتهم ومناصبهم الوظفية ودرجة تعليمهم ، بالإضافة إلى مجتمع الدراسة من عدد سكان ومدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية ، ويمكن توضيح طبيعة مجتمع الدراسة وإعدادهم من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١)

توزيع مجتمع الدراسة

المدينة	عدد السكان
مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية	٣٠٧١٩٠
مدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية	١٢٧٥٠٠٠٠
المجموع	١٣٠٥٧١٩٠

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المنشورة على المواقع الرسمية لمدينة الإسماعيلية ومدينة سوجو.

٣- عينة الدراسة :

إعتمدت **الدراسة** على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، ولذا تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية ، وكذلك تم إختيار عينة عشوائية طبقية من مدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية .

وقد قام الباحث بتوزيع قوائم الإستبيان على الفئات المختلفة من عدد سكان في عدد السكان مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية ومدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية محل الدراسة وقد تم الرد عليها بنسب مختلفة من قبل مفردات العينة.

٤- أساليب التحليل الإحصائي:

سوف يقوم الباحث باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة وهي :

أ- الأساليب الإحصائية الوصفية

- " ألفا كرونباخ " لقياس الثبات والتحقق من درجة إعتمادية المقاييس المستخدمه
- المتوسط الحسابي : ويشمل مجموع مفردات عينة الدراسة / عدد إجمالي العدد
- الانحرافات المعيارية لقياس اتجاهات عينة الدراسة

ب- الأساليب الإحصائية الأستدلالية

إعتمد الباحث على تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء الاستدلالى للتعرف على ثبات صحة الفروض وهذه الأساليب كما يلي :

- إختبار (t . test) : يستخدم لأختبار معنوية الفروق الإحصائية بين عينتين مستقلتين .
- معامل الإرتباط بيرسون : لتحليل العلاقات الإرتباطية بين متغيرات الدراسة .
- نموذج الإنحدار الخطي البسيط : يعد الإنحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الإستدلال من اجل تحسين نتائج البحث عن طريق الإستخدام الأمثل للبيانات فى إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع الدراسة.

٥- اختبار مصداقية أداة الدراسة :

قام الباحث بعمل دراسة إستطلاعية علي عينة مقدارها (٥٥ مفردة) لاختبار ما إذا كانت الأسئلة التي وضعت في قائمة الإستقصاء تصف فعلا ما وضعت من أجله وأن الإستقصاء يتمتع بالثبات والصدق وذلك بالنسبة للمتغير المستقل الذي يتمثل في الإدارة المحلية بالأسئلة المختلفة ومصداقية الأسئلة المكونة للمتغير التابع المتمثل في التنمية السياسية ، وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية التالية :

معاملات الصدق والثبات لاستبيان عدد سكان مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية :

ثانياً: نتائج اختبار تساؤلات الدراسة :

١- وجهة نظر افراد مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية :

السؤال الثانى : فيما يلي مجموعة من العبارات التي تعكس التنمية السياسية.

وللاجابة على التساؤل الرئيس الثاني قام الباحث باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة ، وأسفرت نتائج الاختبار على ما يلى :

جدول رقم (٢٧)

نتائج اختبار (t) للتساؤل الرئيس الثانى

اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α =0.05
التنمية السياسية	٩.٤٢٣	٠.٠١	معنوي

من النتائج السابقة يتضح للباحث ما يلى :

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باحتبار (t) لعينة واحدة اقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05= α وهذا يعنى أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمتغير التنمية السياسية
- بالنظر الى نتيجة الاختبار يتضح للباحث وجود تعريف واضح للتنمية السياسية وكذلك وجود دور واضح لدى المواطنين حول التنمية السياسية من حيث اراء عينة الدراسة .

٢- وجهة نظر افراد مدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية:

السؤال الثانى : فيما يلي مجموعة من العبارات التي تعكس التنمية السياسية.

وللاجابة على التساؤل الرئيس الثاني قام الباحث باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة ، وأسفرت نتائج الاختبار على ما يلى :

جدول رقم (٣١)

نتائج اختبار (t) للتساؤل الرئيس الثانى

اسم المتغير	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار عند α =0.05
التنمية السياسية	٨.٣٠٢	٠.٠١	معنوي

من النتائج السابقة يتضح للباحث ما يلى :

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باحتبار (t) لعينة واحدة اقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05= α وهذا يعنى أنه يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية لمتغير التنمية السياسية
- بالنظر الى نتيجة الاختبار يتضح للباحث وجود تعريف واضح للتنمية السياسية وكذلك وجود دور واضح لدى المواطنين حول التنمية السياسية من حيث اراء عينة الدراسة .

أولاً النتائج:

١- وجود مبادرات تنموية وبرامج طموحة تقوم بها الدولة للمواطنين في المجتمع المحلي

٢- تعاني الوحدات المحلية من ضعف الإستقلالية وتفويض السلطة في إدارة شئونها المحلية.

٣- إن التنمية في مختلف المناطق بالصين ليست متوازنة نظراً لإختلاف المساحة وتعداد السكان وإحتياجات المواطنين.

٤- إن أثر الإدارة المحلية على التنمية السياسية متوافر بدرجة متوسطة لدى أفراد مدينة الإسماعيلية في جمهورية مصر العربية محل الدراسة، وأن الإستجابة كانت في أن تنمية المجتمع المحلي تساهم في التنمية السياسية وزيادة نسب المشاركة،ولكن يظهر الضعف في تحقق المساهمة في الإدارة المحلية للمواطنين المشاركة في إتخاذ القرارات في الشئون المحلية.

٥- إن أثر الإدارة المحلية على التنمية السياسية متوافر بدرجة متوسطة لدى أفراد مدينة سوجو في جمهورية الصين الشعبية محل الدراسة، وان قوة الإستجابة تظهر في أن تنمية المجتمع المحلي تساهم في التنمية السياسية وزيادة نسب المشاركة،وأن الضعف يظهر في التعاون بين الإدارة المحلية والأحزاب السياسية في المجتمع المحلي.

ثانياً التوصيات :

١- ضرورة زيادة الدور التنموي والخدمي وإنشاء المشروعات الإنتاجية الذي تقوم بها الدولة للمواطنين ممايشجع على زيادة الإنتماء والوعي لدى المواطنين.

٢- ضرورة زيادة جهود الدولة في دعم اللامركزية وزيادة إستقلالية الوحدات المحلية في إدارة شئونها المحلية وإستخدام مواردها في تنمية المجتمع المحلي.

٣- الإهتمام برفع معدلات كفاءة العاملين في قطاع الإدارات المحلية وتوفير البرامج التدريبية المتطورة حتى يتثنى لهم حل مشاكل المواطنين وسرعة إنجاز الإجراءات لهم.

٤- تفعيل أدوارالإدارات المحلية والعمل على زيادة نسب ووسائل مساهمة المواطنين في إتخاذ القرارات في الشئون المحلية ووضع الآليات ورصد الميزانيات لذلك.

٥- إعطاء الأولوية لتدعيم ورفع معدلات المشاركة الشعبية والسياسية لدى المواطنين وحثهم على إتخاذ وتبني إتجاهات داعمة لصانع القرار في مؤسسات الدولة وإدراتها المحلية في ضوء المصلحة العامة للدولة.

٦- ضرورة تنمية إدراك المواطنين بالإمكانيات المتاحة في الوحدات المحلية ممايساعد في التطويرالمجتمعي.

٧- ضرورة زيادة التعاون بين الإدارة المحلية والأحزاب السياسية في ظل وجود تعددية سياسية في المجتمع المحلي.

المراجع

١- سعيدة محمد حسني،المجالس النيابية في مصر في عهد الإحتلال البريطاني ١٨٨٢- ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.

٢- أحمد رشيد،الإدارة المحلية ، دار المعارف، ط٢، القاهرة ،١٩٨١.

٣- علي محمود المبيض،محمود محمد السيد، إدارة الحكم المحلي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

٤- عبد العظيم محمد، المجالس البلدية والقروية في مصر ودورها في المجتمع، رسالة دكتوراه، كلية الآداب،جامعة عين شمس،٢٠٠٢.

٥- ربيع عبد الرحمن السعداوي، موسوعة الحكم المحلي، الحكم المحلي في ج.م.ع، الجزء الثالث،المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨١ ،ص٨١.السياسية، جامعة قاصدي مرباح،الجزائر، ٢٠١٨.
٦- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية، الدورة السابعة، سبتمبر- يونيو ١٩٨٦-١٩٨٧.
٧- موقع الهيئة العامة للإستعلامات ، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٠، الرابط الإلكتروني https://www.sis.gov.eg/section/325/83?lang=ar
٨- عطية حسين أفندي، النظام القانوني للإدارة المحلية في مصر ومطالب تطويرة، مركز البحوث للدراسات السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٥.
٩- المادة الأولى من قانون الحكم المحلي رقم ١٤٥ لسنة١٩٨٨.
١٠- موقع وزارة التنمية المحلية،تاريخ الدخول٢٠٢٢/٥/٢٠، الرابط الإلكتروني https://www.mld.gov.eg/ar/p/3047/ministry-initiative
١١- اللواء محمود شعراوى وزير التنمية المحلية الأسبق، المؤتمر الرابع لمنتدى السياسات العامة بالجامعة الأمريكية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/١٢،الرابط الإلكتروني https://2u.pw/uWkAcc3
١٢-موقع موسوعة معرفة ، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩،الرابط الإلكتروني https://www.marefa.org
١٣-الموسوعة البريطانية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢ الرابط الإلكتروني https://www.britannica.com/place/China
١٤-موقع الأمم المتحدة، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٠ الرابط الإلكتروني https://www.un.org/ar/global-issues/population
١٥-القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية، تاريخ الدخول٢٠٢٢/٣/٥، الرابط الإلكتروني https://arabic.cgtn.com/n/BfIcA-CIA-cA/CGEDIA/index.html
٢٩ -. Yin zhongqing ,china's political system,China International Press,2010
٣٠ - المادة رقم (١) من الدستور الصيني
٣١ - محمد ، فتحي محمد علي وأخرون ، الإحصاء وبحوث العمليات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة.